ورقة بحث بعنوان:

دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ممارسات السلم الأهلي للشباب الجامعي

المؤتمر الدولي الرابع: "التربية على القانون الدولي والانساني، الجزائر، مركز جبل للبحث العلمي 18-2014/8/24

أ.د.يوسف ذياب عواد

أستاذ الصحة النفسية

مدير جامعة القدس المفتوحة بنابلس

Yawwad@qou.edu

Yawwad2012@hotmail.com

الملخص

يعالج هذا البحث عدداً من القضايا التي تهم المجتمعات العربية وفي مقدمتها الشباب الجامعي وإسهاماتهم في بناء المجتمعات واستقرارها، كما يستعرض دور الجامعات في صقل شخصياتهم، وتزويدهم بالمعرفة والخبرات التي تعزز من مسؤوليتهم المجتمعية، تجاه القضايا والمشاكل التي تواجه المجتمع وتحدّ من تطوه وتقدمه .

كما يتناول هذا البحث إشكالية العلاقة بين الثقافة والتغيير كمهددات للسلم الأهلي في الوطن العربي... تلك العلاقة التي لم تنضج لدرجة القدرة على تحمل المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشباب في قيادة التغيير.

وأخيراً، يستعرض الباحث ثقافة الخوف التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها على السلم الأهلي، مقترحا إطارا عاما لترسيخ ثقافة السلم الأهلي، وفق نظرة تكاملية تجمع بين الاعتبارات المجتمعية والسياسية والوطنية التي تبعث على استقرار المجتمع ورفاهيته.

مقدمة

أفرزت التغيرات السريعة التي تمر بها المجتمعات، عدداً كبيراً من السلبيات والأزمات الخانقة، من بينها: قضايا النصب والاحتيال، والاتجار بأعضاء الجسد، والإرهاب الفكري والعسكري، وما إلى ذلك من مشكلات خطيرة باتت تعصف بالمجتمعات وتهدد أمنها واستقرارها.

وهذه الظواهر الخطيرة تتنافى مع الفطرة السليمة وطبيعة التكوين البشري، كما تتنافى وروح التعاليم الإلهية والشرائع السماوية، بل ومواثيق حقوق الإنسان باعتبارها مجتمعة تؤكد بوضوح أن الأصل في الحياة وفي معاملة الإنسان مع أخيه الإنسان، هو مبدأ السلم والعفو والتسامح، أما القسوة والعنف فهو الاستثناء الذي لا يلجأ إليه إلا العاجزون عن التعبير بالوسائل الطبيعية السلمية أو المتجردين من كل صفات الإنسانية.

ويمثل الشباب جزءاً كبيراً في تشكيل مجتمعاتهم، إذ تتراوح نسبتهم ما بين (19– 20%) من مجموع السكان في فلسطين، ومن المتوقع زيادة هذه النسبة في السنوات الخمس القادمة لتصل إلى (22 %).

وتعد مرحلة الشباب مرحلة مهمة من مراحل العمر التي تمر بالإنسان، وتتميز بالحيوية؛ على اعتبار أنها طاقة متجددة تضفي على المجتمع طابعاً مميزاً، وترتبط بتحمل المسؤولية، كما يعد الشباب طاقة قومية بما لديهم من أفكار وقدرات وإبداعات.

وترتبط كثيرٌ من المشكلات الاجتماعية والنفسية ارتباطاً كبيراً بالشباب لأسباب فسيولوجية تتعلق بالتغيرات الجسمية من جهة، ولما يمتلكونه من رغبات وحاجات نفسية واجتماعية شديدة تحتاج في معظمها إلى إشباع عاجل.

وفي وقت يتجه فيه العالم نحو الشراكة المجتمعية ضمن إطار متكامل من المسؤولية المجتمعية بين القطاعات المختلفة الثلاثة وهي: القطاع العام، والقطاع الأهلي، والقطاع الخاص، يأتي تناول موضوع الشباب الجامعي في تحملهم للمسؤولية المجتمعية ذو أهمية كبيرة، على اعتبار أن طلبة الجامعات اليوم هم قادة ميدانيون مؤثرون في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ...مستقبلاً، وهذا يتطلب توعيتهم وتبصيرهم بمضامين المسؤولية المجتمعية بكل أبعادها ومحاورها وممارساتها وعلى رأسها مبادئ التسامح ومرتكزات السلم الأهلي ،بل ويتجاوز هذا التدخل حدود البعد النظري ليشمل إطاراً تطبيقياً واقعياً قابلاً للتحقيق، وتستطيع مؤسساتنا التربوية وذروة سنامها الجامعات تكريس ثقافة المسؤولية المجتمعية لعامليها وطلبتها، بحكم مدى انتشار تأثيرها وتعدد وسائطها وأساليب تأثيراتها المقصودة.

وتعد المسؤولية المجتمعية في جانب كبير من نشأتها نتاجا اجتماعيا؛ حيث يكتسبها الفرد ويتعلمها بفعل العوامل والظروف التربوية والاجتماعية التي تلازم الفرد خلال مراحل عمره المتتالية، فمنها ما يساعد على النمو السليم للمسؤولية المجتمعية، فيما يؤدي غيابها أو نقصانها إلى إعاقة هذا النمو وتعطيله.

إن الحديث عن السلم الأهلي في إطار لا يقحم الشباب بصفتهم الإنتاجية ومساحتهم العريضة في المجتمع، يعد قضية منقوصة إن لم تكن مبتورة، فالشباب هم معول البناء، وهذا يدل على أهمية دمجهم وتأطيرهم في الهم التنموي، وليس اعتبارهم مجرد احتياجات تسعى للحصول على إشباع؛ فالشباب هم الأقدر على تحليل واقعهم وتحديد مشكلاتهم ضمن إحساسهم المرهف بتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، كما أنه باستطاعتهم أن يقدموا لمجتمعهم كل ما في وسعهم لتوفير رفاهيته، وأن يكونوا صمام أمان ومحور تغيير نحو الغد المشرق وهو ما يمثل السلم الأهلي بحق وبكل ما في الكلمة من معنى.

وفي ضوء ما تقدم، يتناول الباحث تأصيل ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى الشباب الجامعي، لتحمل مسؤولياتهم إزاء عمليات الاستقرار المجتمعي، بما يحقق الانسجام بين الشباب ومجتمعاتهم التي تتوقع منهم المشاركة الفاعلة في عمليات البناء والازدهار. و يعد التعليم العالي أداة مهمة من أدوات التغيير الاجتماعي، إذ يشكل المصدر الرئيس لرفد المجتمع بالعناصر البشرية المدربة، والقادرة على صنع السلم الأهلي بمختلف أبعاده وجوانبه، وتحقيق أهداف إيجابية قائمة على إحداث التغيير المنشود، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بثقافة المجتمع وإشكالاته المختلفة.

مشكلة البحث

لعل ما يشهده العالم العربي اليوم من ظواهر وسلبيات تتنامى بشكل مستمر، وما يحتويه باطن الأمر من تداعيات وانحرافات، بل انزلاق نحو مجهول محفوف بالمخاطر، لدرجة أصبح يهدد النسيج الاجتماعي، وعوامل الاستقرار الأمني والاقتصادي للبلدان العربية. بل أصبح من الواضح انخراط الشباب وانسياقهم في أحداث طائفية أو دينية أو عرقية، حيث ازدادت أنواع القتال والتحريض بصورة كبيرة وواضحة وأصبح التصادم الفكري حقيقة بارزة في المعاملات الحياتية، إذ إن الشباب في هذه الحراكات السياسية، غالباً ما يفتقدون إلى الخبرة الكافية لتحديد مسارات التدخل، وسبل تحقيقها وفق رؤية محددة، وبالتالي غالباً ما تتجه عملية التغيير نحو الاتجاه السلبي،لأن مسببات هذه الحركات غالباً ما تكون بمثابة تنفيس انفعالي لمكبوتات متعددة لازمت العقل الشبابي العربي منذ طفولته.

ومن هنا يقع على قطاعات المجتمع المختلفة ومنها الجامعات مسؤولية تتمثل في إدراكها أن الشباب وجدوا ضمن واقع لم يشاركوا في صنعه، وأنّهم أساس التغيير وقوة الدفع باتجاه التنمية، و أنه في الوقت نفسه لا بد لهؤلاء الشباب وفي طليعتهم الجامعيون، أن يعرفوا أن مستقبل البلاد ومصيرها لا يتعلق بهم وحدهم، بل يتوجب عليهم أن يسهموا في تطوير آليات تعامل جمعية ضمن إطار مسؤول قابل للمساءلة، ويوازن بين البعد الوطني والبعد المجتمعي، ولعل في تأطير المسؤولية المجتمعية في نفوس هؤلاء الشباب ما يبعث على تحقيق السلم الأهلي.

ولعل في الأوضاع السائدة في فلسطين كما في عدد من الدول العربية ما يبعث على نشوء ظاهرة سلبية يطلق عليه ثقافة الخوف، وهي تعبير دال عن تلاشي السلم الأهلي لدرجة إنعدامه، وفي خضم هذا الواقع كان لا بد من استعراض الواقع السلمي وإقحام القطاعات الرسمية والأهلية في بناء شراكة مجتمعية للتغلب على معيقات توفير أركان السلم الأهلي للمواطنين.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا الموضوع بشكل رئيس من أهمية دور الشباب وإسهاماتهم في بناء مجتمعاتهم والحرص على تماسكها، حيث باتت تهددها مشكلات كثيرة وكبيرة مستعصية، الأمر الذي يتطلب منهم انخراطهم سريعاً في حلها بأسس علمية ذات طابع تشاركي وطوعي، ويعكس حسن الانتماء، ويعزز المواطنة الصالحة بما لها من حقوق وما عليها من واجبات، بل وتبعث على تعزيز السلم الأهلي ورفاهية المجتمع التي توظف القانون في تعاملاتها.

كما تنبع أهمية الموضوع من أهمية دور الجامعات في صقل شخصية الشاب الجامعي وتزويده بالخبرات اللازمة واستثمار الفرص المتاحة، بما توفره من كفاءات متخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية، سواء من ناحية المناهج، أو الأنشطة المصاحبة لها، فالجامعة لم تعد مؤسسة أكاديمية تمنح الشهادات فحسب، بل هي مؤسسة مجتمعية تلبي احتياجات مواطنيها على نحو متجدد.

كما تتعزز أهمية هذا الموضوع ، في استعراض بروز ظاهرة ثقافة الخوف في فلسطين وانعكاساتها على حقوق الإنسان، إلى جانب تناول معيقات تحقيق السلم الأهلي لتلافي حصول انتكاسات وارتدادات تذهب بالمجتمع إلى بؤر متزايدة من الأزمات على نحو أكثر مما هي عليه الآن، وبذات الأمر لا بد من تحديد إطار عام للتدخل وفق نظرة تكاملية تجمع ما بين المسؤولية المجتمعية والمسؤولية الوطنية، بما يبعث على إشاعة أجواء التسامح في المجتمع، والعدل، والتعامل الديموقراطي، والأمن الاجتماعي بعقل متفتح وإدارة رشيدة. .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

1. العمل على تحديد دور الجامعات نحو الشباب الجامعي من زاوية المسؤولية المجتمعية.
2. تناول إشكاليات الشباب العربي في التغيير وانعكاساتها على السلم الأهلي.
3. تناول قضية ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني وانعكاساتها على السلم الأهلي.
4. تبيان دور المسؤولية المجتمعية في تدعيم ركائز السلم الأهلي.

أسئلة البحث: يسعى هذا البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما دور الجامعات نحو الشباب الجامعي من زاوية المسؤولية المجتمعية؟

وقد تمت مناقشة هذا السؤال والتعليق عليه بحسب الآتي:

يُعد التعليم العالي قمة المنظومة التعليمية، وهو مؤشر رئيس على تقدم البلدان والشعوب ورفاهيتها، والتركيز هنا لا يقوم على التعليم فحسب، بل على التربية عموماً؛ التي تعد حجر الزاوية للعملية التعليمية وباتحادهما معاً أي (التربية والتعليم) ، نستطيع النهوض بالمجتمع ومؤسساته، ومواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه الأمة .

وتحتاج العملية التربوية إلى الآلية التي تضمن توجهاً سليماً يقود في النهاية إلى تحقيق المسؤولية المجتمعية، سواء من خلال محتواها الذي يدعو إلى العقل الجمعي المراد تكريسه وتثبيته في نفوس الأجيال الصاعدة، أو من خلال الإعداد وتوفير ملكات تربوية وكفاءات مقتدرة، وفرص ومبادرات تقود العملية التربوية نحو هذا المنحى بأمانة وإخلاص.

وبغض النظر عن العوامل الأخرى التي تتداخل لإنتاج مجتمع المسؤولية المجتمعية، فإن العملية التعليمية تحتل القطاع الأوسع والتأثير الأكبر، فهي ليست مجرد معلومات يتم حفظها عن ظهر قلب، وإنما هي ممارسة ملحوظة وملموسة، ولا تقتصر حدودها على جدران الجامعة وأسوارها، بل هي ممارسة حياتية تشمل تفصيلات الحياة ويومياتها كافة.

فالبيئة التعليمية المناسبة تسهم في بناء شخصية الطالب كونها تحقق التكامل ما بين الجوانب المعرفية والوجدانية والمهاراتية والسلوكية والاجتماعية. ذلك أن المنهج التربوي المعاصر ومستلزمات تنفيذه يغرس في الطالب القيم الإيجابية والإبداع، ويكسبه المهارات كافة وفي هذا المضمار، يمكن أن تتضمن المسؤولية المجتمعية وتستوعب مفاهيم أخرى، كالتعددية في الآراء والعقائد، وفي الأحزاب والمذاهب والحركات، وفي المواقف والطموحات، وفي القيم والمبادئ والمصالح، وفي التعددية القائمة على فكرة المواطن المتساوي في الحقوق والواجبات، كما تؤكد المسؤولية المجتمعية على أن الفرد هو الوحدة الحقيقية، والقيمة العليا والحدث النهائي لأي بناء اجتماعي سياسي سليم.

ويرى الباحث أن ثمة أبعاداً رئيسة تؤثر بشكل مباشر في استلهام طلبة الجامعات ثقافة المسؤولية المجتمعية، وتقدير حقوق الآخرين واحترامها، وتتمثل تلك الأبعاد بالجو الديمقراطي السائد في الحياة الجامعية، وما يتبناه الأستاذ الجامعي من استراتيجيات معززة لذلك، إضافة إلى ما تقدمه المناهج من بلورة واهتمام في إرساء معالم المجتمع المدني بشكل عام، والسلوك المسؤول مجتمعياً بوجه خاص، جنبا إلى جنب مع تفاعل ذلك كله مع قدرات الطالب واهتماماته، وما يتميز به من خصائص ويمارسه من سلوكات تعكس انتماءه وتجذره في الصالح العام.

وإذا ما نظرنا إلى الشباب الجامعي على أنهم طاقات وقدرات وقوة قادرة على إحداث التغيير في المجتمع، فمن الواجب أن تنمي الأجواء الجامعية، هذه القدرات لديهم وتعرفهم بحاجاتهم وحقوقهم وواجباتهم ومشكلاتهم، ولعل ذلك يتحقق من خلال :-

1. مساعدتهم على تحليل دوافعهم عند القيام بأي سلوك واكتشاف حاجاتهم وميولهم بأنفسهم .
2. تناول مشكلات الشباب كالبطالة، ووقت الفراغ، والتدخين، والمخدرات ومخاطرها.
3. تشخيص واقع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .
4. إتاحة الفرصة للتفكير الجماعي في حل بعض مشكلات الشباب وبعض مظاهر الخلافات والصراعات في المجتمع .

ونظراً لما تسهم به الجامعة من دور بارز في رفد المجتمع بالأساتذة والعلماء والباحثين الذين يحتاجهم المجتمع، فإن الجامعة التي تنتهج سلوكاً مسؤولاً مجتمعياً حقيقياً، تخرج كوادر مسؤولة مجتمعياً جراء إيمانها بذلك.

إن ربط التربية بالمعرفة فيه إدراك لحال العولمة وتحدياتها وتأثيراتها على المعرفة، مؤكدا بالوقت ذاته على إنسانية الإنسان وضرورة الاحتفاظ بهويته، التي ينبغي أن تتسلح بالأخلاق والسلوك القويم، وتنمو بالفهم الواعي الذي يتصدى للخطأ، ويحاصر الوهم في جو إنساني آمن، يحترم الآراء ويجمع الأفراد في جو تفاعلي يسهم كل منهم بتقديم واجباته والإيفاء بحقوق مجتمعه من خلال تكوين شخصية الطالب وتنمية مهاراته في النواحي المعرفية والوجدانية كافة، في إطار من القيم الثابتة المبنية على قيم العمل والإنتاج والإتقان .

ولعل من الجائز القول إن الطالب الجامعي الواعي بحقوقه وواجباته ومسؤولياته، هو الذي يشعر بالانتماء والعمل الدؤوب، والحرص على المال العام والمصلحة العامة، وبذلك يمكن القول إن اكتساب الطالب الجامعي ثقافة المسؤولية المجتمعية يتطلب منه أن يكون عارفاً بحقوق المواطنة والتمتع بنوع من الحرية والمشاركة في صنع القرار، ويتطلب هذا بحقيقة الحال ما يلي:-

أ)إعداد الطالب وتنمية قدراته على التعلم الذاتي المستمر قي متابعة المعرفة المتجددة في مجال حقوق الإنسان، والنزاهة والشفافية ومحاربة الفساد.

ب) تشجيع الطالب على مبدأ المبادرة والتدريب على ممارسة التفكير العلمي المتكامل لمشكلات جدية تواجه المجتمع.

ج) إثراء المناهج الدراسية بالمعرفة المتجددة حول مضامين المسؤولية المجتمعية، ودور الشباب في قيادة التغيير.

ولا يرى الباحث عجبا في أن يتسم الفرد –جراء ما أسلف – بالمشاركة المجتمعية والسياسية والتحلي بقيم وممارسات العمل والإنتاج والإتقان والإبداع والمرونة وسرعة الاستجابة للتنفيذ بحسب التفكير المنهجي النقدي العقلاني، والتعبير عنه بلغة سليمة، بغية الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة وتوطين التكنولوجيا صلب التفكير المنهجي النقدي العقلاني والتعبير عنه بلغة سليمة. وكأننا بذلك نؤسس لمجتمع قوي قوامه المواطنة الواعية الصالحة التي تحسن إدارة المجتمع وتستثمر موارده البشرية منها والمادية على أكمل وجه؛ فيتحقق السلم الأهلي بما يتناسب والأجواء المجتمعية البارزة؛ حيث أن الجامعات تستطيع أن تساعد في اكتساب القيم التي تعزز السلوك المسؤول مجتمعياً في نفوس الشباب، وتقحمهم في مواجهة التحديات المختلفة، وتجعل منهم معول بناء واستقرار وحياة مليئة بالنشاط والحيوية.

السؤال الثاني : ما هي إشكاليات الشباب العربي في التغيير وانعكاسه على السلم الأهلي؟

وقد تم مناقشة هذا السؤال والتعليق عليه بحسب الآتي:

أصبح الحديث عن الشباب وما يزال من مرتكزات التغيير، ومكونات النهضة، وحركات التحرر، ومن هذا المنطلق فإن تناول موضوع الشباب والتغيير مسألة مهمة ، إذ قد يؤدي عدم الالتفات إلى حاجات الشباب والعمل على تلبيتها إلى حدوث بؤر أزمات وتوترات كبيرة، بل قد يدفع هذا الأمر إلى تحويلهم إلى طاقة تدمير وزلزلة أركان مجتمعهم ومقوماتهم .

ويعد الحراك الشعبي أداة مهمة في إحداث التغيير نحو الأفضل للمجتمعات، إلا أن طبيعة هذا الحراك، مبرراته وأهدافه، تتحدد بالقيادة التي تدير هذا الحراك على أسس مدنية وحضارية بعيدة عن العشائرية والقبلية.

وقد ظهر في الآونة الخيرة نمطان رئيسيان في التغيير في المنطقة العربية، الأول: ويقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي الدولة المركزية، أما النمط الثاني: فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية سياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة.

ويقترن الحديث عن الحراك الشعبي في الوطن العربي بالشباب الذين وجدوا ضمن واقع لا يلبي احتياجاتهم على نحو مناسب؛ فتمثلت الأزمات والتوترات لتعكس هذه الحاجات التي غالباً لا تحتمل التعطيل أو التأجيل.

وقد فاجأ جيل الشباب اليوم الأنظمة بقدرته على التضحية، كما أنه أسقط أسطورة التنظيمات السياسية التي تقود المتظاهرين على الاحتجاج، بل عكس المعادلة بان لا يستلزم بالضرورة وجود تنظيم محكم ودقيق لينظم الشباب.

ولعل المتتبع لحراكات احتجاجية في بلدان عربية متعددة يجد بشكل ما يشبه الإجماع على وحشية بعضهم وهمجيته، كما أن الشعارات التي رفعت في أثناء هذه الاحتجاجات كانت فضفاضة وعامة دون تحديد استراتيجية معينة للتغيير، سواء أكانت بعيدة المدى أو متوسطة أو قريبة. ناهيك عن أن قيادات هذه التجمعات لم تبلور تصورا واضحا لطبيعة النظام البديل على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يشير إلى صعوبة تحقيق تغيير مناسب من خلال شعارات جوفاء، عدا عن ما تسببه وسائل الإعلام من فقاعات سياسية ونفخ قيادات كرتونية، مما يقلل من التصور الواضح لما ستصل إليه الأمور.

وحتى نطمئن إلى ما يذهب إليه الحراك الشبابي من نتائج، علينا أن نتساءل ما الذي جمع بين هذا التجمع من وحدة في الموقف... فهل هو الإحباط أو اليأس؟! أم الشعور بالمسؤولية تجاه مجتمعاتهم، وما تواجهه من تحديات تستدعي انطلاقة جديدة، نحو غد مشرق أو مستقبل واعد.

إن التصرف المسؤول مجتمعياً ينطلق من خطة واضحة محددة المعالم للتغيير وتتقاطع فيه المصالح، وتستقطب شراكات مجتمعية؛ بحيث تعزز من السلوك الإيجابي ورأسماله الخطاب الجماهيري الذي يعكس الالتزام المطبق بتطوير عجلة التنمية من منظور متوازن، بين مختلف القطاعات التي يجب أن تتقاسم الأدوار، وفق رؤية محددة تأخذ الصالح العام إستراتيجية بعيدة المدى.

ولا يستطيع أحد أن ينكر ما تسبب فيه الحراك الشبابي من أخطار امتدت لتضر بالاقتصاد والاستقرار، جراء ممارسات غير مسؤولة، اقتادتها نفوس مندفعة أو متهورة إن لم تكن مأجورة تعمل لجهات معينة، وفي أغلب الأحيان يصعب الفصل بين الأسباب والنتائج، وبين المظاهر والسلبيات مما يؤدي إلى حصول تجاوزات كبيرة تتسم بالفلتان والاعتداءات والسرقات.

ولعل العامل الحاسم في اختيار الشكل الأنسب للنضال أو تحقيق المطالب هو توازن القوى، ومن هنا على الشباب العربي ابتداع أساليب بعيدة عن القوة بالمفهوم المادي أو العسكري، بل عليهم تفعيل دور النقابات والقوى السياسية والحركات الطلابية... لأن هذه الجهات معبأة

وطنياً وتقيس الأمور بمقاييس مختلفة عن التأجيج المتمركز حول مصلحة الفرد وليس مصلحة الوطن.

وتوصف ظاهرة الحراك الشبابي بأنها ظاهرة اجتماعية، برأس مال اجتماعي يهدف إلى اختراق الواقع وإحداث تغيير فيه؛ إذ تتراكم فيها المعرفة وتتوحد فيها القوى، لتحقيق أهداف مشتركة بجهود طوعية.

ويمتاز الشباب عن مراحل العمر الأخرى بمزايا أساسية توفر له أهلية خاصة في مشاريع التغيير، ومنها الطاقة والحيوية المتجددة والمتفجرة والتفاعلية مع المتغيرات والأحداث، وعلو الهمة والقدرة على العطاء البدني والعقلي، والطموح المتجدد والكبير، وعدم الاستسلام واليأس، وحب المغامرة ومواجهة التحديات وعدم الخوف، ورفض الذلة والاستسلام للظلم أو التعايش معه، والقدرة على التطوير والتطور، والتخفيف من أعباء الحياة.

إن نمو حاجات الشباب ورغباتهم الفسيولوجية والاجتماعية، تصبح أكثر إلحاحاً، ويتطلب إشباعها سقفاً من المطالب يتجاوز في أغلب الأحيان ما توفره المؤسسات القائمة ليتطور الصراع من صراع له مضمون داخلي مليء بالتوترات النفسية بين رغبات الشباب من جهة والأطر المرجعية التي لا تتيح مجالات أوسع للإشباع من جهة ثانية. وبهذا الوضع، تعكس فيه هذه الظاهرة التحولات الطارئة على المجتمع العربي من حيث شبابيته وفاعليته، إلا أنها تعكس في الوقت نفسه المأزق الذي يواجهه هذا المجتمع.

إن صعوبة الظروف الاقتصادية وتدهور العلاقات الاجتماعية وانتشار الفقر والجهل ؛ شكّلت مجتمعة بيئة مناسبة لانتشار السخط والاحتجاج بين الفئات الشابة المنبوذة والمهمشة، التي تعاني من الإقصاء وقلة الاستفادة من العوائد المادية للسياسات التنموية.

إن الحديث عن التأثير على الشباب المهمش، غير المتعلم أو ذي التعليم المحدود، يعد أمراً ضرورياً، فإذا كنا نستطيع التعامل مع الشباب المثقف بأساليب الحوار والمقاربات السلمية المختلفة، التي غالبا ما تؤتي أكلها، فإن ردود الأفعال واحتجاجات الشباب المهمش، وغير المتعلم لا يمكن لأي مقاربة أن تحتويه وتحد من هيجانه، فمظاهر العنف لدى الشباب غير المتعلم لا أحد يستطيع التنبؤ بحجم نتائجها الكارثية.

إن معالجة هذه الإشكالية لا يمكن أن يكون إلا بربط جاد وحقيقي بين الجامعات في العالم العربي والعمليات التنموية. غير أنه في ظل الأوضاع المتردية، وفي انتظار أفق جديد تبقى الجامعات العربية مدار صراعات بين قوى المجتمع المختلفة، فالسلطة تريدها أداة تحكم وتكييف وتطويع، والمجتمع يريدها أداة معرفة ومعبر أساس للاندماج في سوق العمل، وقوى التقدم تريدها أداة تنوير وتثوير، والطبقة المثقفة تريدها مجالاً لممارسة حرية التفكير والنقد.

ويعد الحديث عن دور الشباب في التغيير والإصلاح مسألة متجددة في الخطاب العربي والإسلامي المعاصر والمستند إلى تجربة الدولة العربية الأولى وحتى دعوات الأنبياء من قبل، وهو الذي حظي باهتمام ورعاية النبي محمد عليه الصلاة والسلام.

ويتمثل دور الشباب في مشروع التغيير العربي المعاصر في اتجاهات ثلاثة؛ الأول، ويشمل: البناء والقيادة والتخطيط والإدارة والتطوير الداخلي للمشروع ليبقى معاصراً وقادراً على الفعل، ومتجدد الأفكار والابتكار في الوسائل والأساليب، والثاني يضمن: التفاعل مع المحيط والتأثر والتأثير به، فيما يعرف بالحداثة والتجدد الحضاري، الذي يمنع الجمود أو التخلف عن ركب التكنولوجيا، والثالث يراعي استمرار إنهاض المشروع من أي كبوة، وتقديم التضحيات في سبيل إنجاحه، وتحمل تبعات المواجهة وقوة الشد العكسي، بما في ذلك التنافس وربما الصراع في المضمار الحضاري.

فعلى الرغم مما تحققه هذه المرحلة لدى الشباب من تطور على مختلف الأصعدة، بحيث يكتسب الشباب خلالها قدرات ومهارات تجعلهم قادرين على التكيف الإرادي والمشاركة وإبداء الآراء والمواقف، إلا أنهم يتعرضون في الوقت ذاته لأشكال مختلفة من المعاناة، والاصطدام المباشر وغير المباشر مع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسلطوية، قوامها في أغلب الأحيان القمع والقهر والتخويف.

وتعد الجامعات بمثابة المجال المركزي الوحيد في مجتمعاتنا العربية من حيث إنتاج المعارف وتطويرها بصفة هادفة ومنتظمة. والسبب الرئيس في ذلك هو هشاشة مختلف مكونات المجتمع المدني، وهياكل الإنتاج فيه؛ ذلك أن مجتمعاتنا العربية ليست بالمجتمعات التي تشكل فيها مؤسسات الإنتاج أداة مركزية في خلق المعرفة وتطويرها ، لأن هذه المؤسسات تكتفي في غالب الأحيان باستهلاك بعض المعارف الأساسية. كما أن هياكلنا الثقافية لا زالت هشة ومحاصرة ومهددة في كثير من جوانبها؛ حيث ما تزال المسألة التعليمية مرتبطة بإرادة السياسيين والمخططين ووزراء التربية، وبدرجة أقل برجال التعليم والمثقفين.

وعلى الرغم من ذلك استطاع الشباب العربي أن يتبنى مواقف شجاعة، أحرج بها الأنظمة العربية كثيراً تجاه حلفائها، كالموقف من القضية الفلسطينية، التي لا يمكن إنكار مدى إسهامها في إذكاء الوعي القومي لدى الشباب العربي المتعلم، إذ كانت في بعض الأحيان تعتبر قضية وطنية أولى لديهم.

وعلى ضوء ذلك يمكن القول إن ثقافة التغيير، ليست بغريبة عن الأوساط الشبابية المثقفة في العالم العربي. فهي استمرارية لثقافة الرفض للمعايير والقيم والسلطة وكل الأوامر والتوجيهات التي تصدر عن الكبار، لتتطور بعد ذلك إلى مواقف مختلفة ملازمة للظواهر الشبابية. غير أن تبلورها في شكل تمثلات داخل الذاكرة الجماعية لفئات الشباب، يجعلها تتحول

إلى اتجاهات إيديولوجية لها خلفيات فكرية واضحة، تتغذى من الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها كل مجتمع على حده.

ولعل المتتبع لواقع حال الثقافة العربية، يجد أنها تضم في ثناياها جوانب سلبية عدّة، تتركز في سحق ومحاربة مبادرات الفرد لصالح الولاءات الأولية والعائلية والجهوية، وضعف روح التسامح في إدارة الأمور، وتركز الصلاحيات بيد المسؤول في شتى المستويات، وكذلك التعاون غير الديمقراطي في المكانة الاجتماعية، مما يعلي شأن الاعتبارات المادية، لدرجة تصبح فيها مقاومة التغيير هدفاً رئيساً للمستفيدين، مما يحبط ويتسبب في تراجع مستويات التغيير وتأثيراته.

كما تبقى قضية صراع الأجيال سيدة الموقف في الثقافة العربية؛ فيرى كبار السن أن الشباب قليلو خبرة ونضج في قيادة مجتمعاتهم وتحمل مسؤوليات المواطنين فيها، وبالمقابل ينظر الشباب إليهم على أنهم حرس قديم يفتقدون لمبادرات حديثة توظف التكنولوجيا في إدارة قضايا المجتمع وتحقق ازدهاره على نحو فاعل، مما يحدّ من وجود مبادرات تجسر الهوة بين الفريقين، فحكمة الشيوخ ضاعت تحت وطأة الشباب وعزيمتهم أو اندفاعهم، فيما أحبطت قدرة الشباب على التغيير بغياب التوجيهات والإرشادات الداعمة أو المحفزة.

ولعل المتتبع للحراكات الشعبية يجد أن الوسائط السياسية والإعلامية والثقافية كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك غالبية النخب المثقفة لم يكن لها قوة الاستباق بقدر ما التحقت بالركب المتأخر لحراك التغيير. وإلى جانب ذلك كلّه لعبت وسائط الاتصال الجديدة كالانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، والتويتر ...، دورا مهما في هذا الحراك؛ بحيث تحول الفضاء الرقمي إلى أداة فعالة للاحتجاج والتغيير.

إن الشباب العربي ما زالوا مستثنيين من قيادة المبادرات الاجتماعية والوطنية، وفي معظم الأحيان يشاركون بصفتهم منفذين لا مخططين ومستشارين، وهذا يولد فجوة كبيرة بين الواقع والمأمول؛ والتغيير ومقاومة التغيير، كما أثر الانقسام الفلسطيني في حماس الشباب وتطلعاتهم وزاد من لامبالاتهم، وكان الانقسام خبرةً منفرةً لهم وخلق تعميماً شبه جمعي بأن العمل السياسي له تبعات باهظة الثمن، في حين أن عدم التدخل والاستقلالية له فوائده، وبالتالي أصبحت ظاهرة اللامبالاة قناع يتوشحه الشباب ويتهربون بموجبه– نوعاً ما – من استحقاقات المواطنة الصالحة، وما يترتب عليها من إسهامات في التغيير .

وهكذا يتضح، أن مفهوم التغيير مفهوم شامل، يهتم أو ينصب اهتمامه على الأوضاع الراهنة، في ظل الوجود الحقيقي، الذي يتأثر بالبعد الثقافي. إلا أن بوصلة التغيير في الحراك الشبابي العربي، ليس لها اتجاه محدد يميزها؛ فقد يتضمن التغيير تقدماً وارتقاء في بعض الأحيان؛ وقد ينطوي على تخلّف وتراجع في بعضها الآخر، لأن مقومات التغيير في الثقافة العربية الحالية لم تنضج لحدود تحمل المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشباب لقيادة التغيير

المنشود، بغض النظر عن المبررات والمسوّغات، وسواء أكانوا متعلمين أم مثقفين، أو غير ذلك، كما تعكس هذه الحالة بنفسها على واقع حال الأحزاب العربية التي تلاشى دورها ومكانتها أمام الفضاء الرقمي، بدلا من القيام بوظائفها، وتعزيز الديمقراطية، وتنشيط الحياة العامة، وتحول دون تحقيق طموحات المواطن العربي .

إن استناد القيادة التحويلية إلى قيم وأفكار أخلاقية يوضح الارتباط الوثيق بين القيادة والثقافة في عملية التغيير، حيث يستطيع الشباب الجامعي المثقف إيجاد بيئة راعية تلاءم التغيير وتدعمه، من خلال تركيزه على أساليب التفاعل مع الأحداث الحرجة، والاستجابة للاستحقاقات المجتمعية، وكذلك استعراض مسيرة قادة عظماء أسهموا بقيادة التغيير ضمن رحلة نضال طويلة ، مثل نهرو، ونيلسون مانديلا، .....

وحتى يتحقق السلم الأهلي لا بد من تكامل حقيقي ما بين المسؤولية المجتمعية والمسؤولية الوطنية، لأن انسلاخ أحدهما عن الآخر يتسبب بوجود فجوات اجتماعية تسهم بإيجاد بؤر توتر وأزمات تضر بالمجتمع وتقلل من مكانته بين الشعوب، وتضاعف من تحدياته لا سيما التنموية منها.

السؤال الثالث: ما انعكاس ثقافة الخوف على السلم الأهلي – فلسطين أنموذجا–

مما لا شك فيه أن ثقافة الخوف تلعب دوراً سلبياً في تحقيق الأمن المحلي ؛ جراء ما يشعر فيه المواطن بالضعف وعدم الثقة بالنفس ، اذ تتستر ثقافة الخوف وراء حجج ومخاوف لها ما يبررها أو غير ذلك، مما يغرس في نفس المواطن السلبية والتهرّب من الالتزامات المجتمعية المطلوبة من المواطن الصالح ... وفي مواقف أخرى قد نجد أن ثقافة الخوف تقف دافعاً وراء ارتكاب الجريمة وإلحاق الضرر بالآخرين وممتلكاتهم ،كتفريغ انفعالي لما يعجز عن تحقيقه في الظروف العادية ، نظراً للتردد أو الحيرة وعدم القدرة عن التعبير عن الآراء والأفكار بصورة صريحة وواضحة ... إذ إن غياب الأمن او ارتباط الأمن بثقافة الخوف ... وفق ما يعرف بسياسة تكميم الأفواه له أخطاره الجسيمة على الديمقراطية وحقوق الإنسان ... فالعقوبة هنا لا تتناسب مع الحدث، ولا تميز بين السلوك الذي لا يتفق مع رأي الآخرين وبين صاحب هذه الأفكار .

إن ثقافة الخوف هي نقيصة كبرى أمام تحقيق الديمقراطية الحقيقية التي لا بُدّ لها أن تقوم على حرية التعبير والاجتماع ، فيما تقوم ثقافة الخوف غالباً على المعتقدات المغلقة التي لا تسمح لمواطنيها أو حتى قياديها بالتعبير عن محتوى هذه المعتقدات وقيمها ومبادئها .

ولعل المتتبع لواقعنا الفلسطيني يجد أن هناك أكثر من سلطة تمارس نفوذها من حيث تولي أمور الناس ومحاسبتهم، فمثلاً سلطة الاحتلال التي ترتكب أعمال القتل وتغتال وتهدم البيوت وتقيم جدار الفصل بين الأخ وأخيه وبين المواطن وأرضه، كما تعتقل وتحتجز وتستدعي .... وهناك السلطة الفلسطينية التي دمرت مقراتها ولم يتم بلورة نهائية لقوانينها وفصل سلطاتها ،

كما أن هناك تقسيماً للسلطة ومدى صلاحيتها وفق ما يعرف بـ C.B.A، وما يترتب على ذلك من تقييد حركتها ونشاطها وإجراءاتها، بالإضافة إلى ما تمخض عن الانقسام بين أكبر فصيلين فلسطينيين من تأثيرات مدمرة انعكست سلبا على النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي.

كما مرت الحياة الفلسطينية بفترة الفلتان الأمني التي أفرزت سلطات ميدانية تتبع للتنظيمات الفلسطينية ... تأخذ القرار بأيديها من التشريع الى التنفيذ ، ومن التحقيق إلى الإعدام، وكان لذلك حتما تأثيراتها النفسية والاقتصادية والتربوية السلبية والصعبة .

إن هذه الأجواء أسهمت إلى حد كبير في تجنب تعامل الناس معهم (القيادات الميدانية) أو المبالغة في تقديم العون و الدعم المالي لهم لتتجنب شرورهم أو لحل قضاياهم على اعتبار أنهم سلطة بديلة ذات سيطرة على الشارع، ولها عنوان وطني (بغض النظر عن ممارستها) في ظل غياب دور السلطة أو تدنيه من حيث حل قضايا الناس التي تعج بها المحاكم دونما حلول .

لقد أسهمت هكذا قضايا في وضع الناس في حالة من الحيرة والإرباك والخوف والشك والقلق، فقد أشار احدث استطلاع للرأي نشرته جامعة النجاح الوطنية أن 84.3% من المواطنين لا يشعرون بالأمان على أنفسهم وأسرهم بسبب الفلتان الأمني ، ... مما حدا بكثير من المواطنين بنقل أموالهم واستثمارها في مناطق تقل فيها ظاهرة الفلتان الأمني أو إلى خارج المناطق الفلسطينية قاطبة، وهذا بدوره زاد من أزمة التنمية التي تشهد بنية تحتية مدمرة، وانعكست حالة الفقر على سلوكياتهم وتصرفاتهم حتى غدا الأمر للتعامل مع الديمقراطية وحقوق الإنسان أشبه ما يكون بكماليات العيش الرغيد المفقود في مجتمعنا .

إن خبرة المواطنين المنفرة بالسلطات التي تتعاقب أو تتقاسم زمام أمور المواطن الفلسطيني ، أسهمت كثيراً في تطوير وعي خاص له علاقة بتدني الثقة بعدالة حل المشكلات التي تواجه الفرد، وبالتالي جعل استراتيجيته المفضلة في التعامل مع هذا الواقع هي التجاهل أو الإهمال ما أمكن ... وفي مواقف أخرى يلجأ إلى الاستعطاف أو الاسترضاء أو الاستسماح، وهي أمور تمس صلب البعد الإنساني للفرد وتشوه حقوقه المشروعه بالأمن والتعبير عن الرأي.

إن الأوقات والظروف التي لا يسود فيها القانون يلاحظ فيها التراجع الاقتصادي وتسلسل النكبات الاقتصادية، مما يشكل تربة خصبة لبروز أنماط وسلوكيات نفسية واجتماعية تهدد أرواح الآخرين وتعرّضهم للخطر ، ومثال ذلك حالات السرقة وعدم الالتزام بتسديد فواتير الماء والكهرباء والضرائب وما شابه ذلك ، كما يشجع ذلك انتشار الشللية والعصابات وسهولة شراء ذمم الأفراد وتفريغهم من محتواهم الأخلاقي والإنساني ، فيصبح الاعتداء على الآخرين وحقوقهم قضية مزاج ، ولها علاقة بالقوة وبسط السيطرة والنفوذ وليس لها علاقة بمعايير الحق والإقناع والقانون ، ولذلك حصلت تجاوزات كثيرة من الاعتداءات والأفعال وردود الأفعال المبالغ فيها لقضايا تافهة، فكانت الخسائر كبيرة والنتائج سيئة ، وأصبح الثأر والأخذ به مبرراً لمختلف

الجرائم في ظل غياب صوت الحق جراء ما يتغلغل في نفس المواطن من ثقافة الخوف وأعراضها .

إن معظم المحاولات التي تمت كتعبير عن الرفض للواقع المأساوي لم تتجاوز بعض المقالات الصحفية والتعليقات الجانبية، وكذلك بعض الندوات المحددة، ولم يتبلور حينها موقف جماهيري حازم تجاه التجاوزات التي تهدد الأرواح وتدمر الأخلاق وتنمي شعور المواطن بالغربة والاغتراب رغم إقامته في وطنه وبين أهلها، وهي أقصى درجات العذاب النفسي وتمثل كارثة إنسانية تهمل اهتمامات الأفراد في الإبداع الاجتماعي وتحولها وتحصرها في تجنب المخاطر المتوقعة من شرور المتهورين ..

السؤال الرابع: ما دور المسؤولية المجتمعية في تحقيق السلم الأهلي(تشخيص وتدخل)؟

قلما يحتل موضوع جدير بالاعتبار والاهتمام قدر ما يستحقه مفهوم السلم الأهلي في الواقع الفلسطيني، الذي ما يزال يمر بمحطات متتالية من الأزمات وبؤر التوتر والأحداث المقلقة والمفزعة، جراء الاحتلال الإسرائيلي وما يتسبب به من انعكاسات سلبية على الاقتصاد والأمن والنسيج الاجتماعي بأكمله.

لا يختلف إثنان أن دوامة العنف والعنف المضاد التي عانها الفلسطينيون منذ نكبتهم الأولى سنة 1948م ولازالوا يعانونها، قد أثرت تأثيراً مباشراً على سلوكيات الأفراد وتوجههم حيث لم تكن البيئة مناسبة لنمو سلوكيات مدنية ترتقي إلى مستوى مناسب، إذ أن مثل هكذا أمور تصبح من باب الكماليات ، فحياة الاستشهاد والاعتقال وهدم البيوت والتهجير وتعقيدات مجريات الحياة بدءاً من ترخيص البناء وانتهاءً بشهادة دفن الموتى، أثرت بشكل مباشر وزرعت في نفوس المواطنين الخوف والرعب .

وما دام العنف العمودي يتسبب بعنف أفقي، فليس غريباً أن يتفتت المجتمع أو أن يصبح تربة خصبة لبروز مشكلات مجتمعية مستعصية عن الحل؛ لأن القانون والحالة هذه، معطل، كما أن الأفراد وفق هذه الأجواء العامة والمستحوذة بالقلق والتوتر لا يستجيبون لصوت العقل والمنطق، وتبقى التعبئة الجهوية والقبلية سيدة الموقف في إدارة الخلافات، التي غالباً ما يتم التعامل معها وفق أنصاف الحلول أو تسكين الأعراض(الطبطبة) أو التنازل تحت ضغط التهديد أو الوعيد.

في خضم هذا الواقع المر والمتردي أصبح يتنامى لدى مختلف الأوساط المثقفة ضرورة ترسيخ معالم السلم الأهلي بما يعزز صمود الناس في وطنهم، ولما يحققه ذلك من مكتسبات حياتيه تحقق لهم رفاهية مناسبة.

فالحياة لا تستقر على نحو أمثل إلا إذا كان من أهم مكوناتها الأمن والعدل والسلام، والحقيقة المؤكدة أنه إذا كانت نذر الفوضى والدمار والخراب تندلع شراراً من عقول البشر، فإن

استحكامات الأمن والعدل والسلام، لا بد أن تُبنى أيضاً في عقولهم البشر وضمائرهم وسلوكياتهم لتصبح طابعهم الحضاري. وهذا ما يؤكد على أنسنة الإنسان الذي ينبغي ألا يكون رقماً زائداً أو ناقصاً. إن الحالة التي يموت فيها الإنسان مجاناً أو بالصدفة الطائشة وعندما يصبح الظلم مجرد وجهة نظر والواقع وهماً: عندها يصبح من الصعب الحديث عن مجتمع مدني، بل لعل الحديث عنه يعد ضرباً من الطوباوية والخيال أو السفسطة غير المجدية بنتائجها المغلوطة.

ليس بمقدور أي مجتمع كان أن يحقق نقلة نوعية في تبني أساليب حضارية ومدنية إذا لم تقم السلطة الحاكمة أو المتنفذة في بناء استراتيجيات تدعم وتطور وتبني مختلف التوجهات القائمة على العدالة والحرية بالتعبير وقبول الرأي والرأي الآخر وفق توجهات ديموقراطية، تعترف بالقدرات والخبرات وتوظفها لتحقيق التقدم والازدهار بفكر واعٍ وعقل مرن يتقبل التغيير وإدارة رشيدة تضبط الأمور.

ومهما كانت الجهود المبذولة على المستوى الرسمي قائمة ومتميزة إلا أن العمل الجماهيري ضرورة تجتمع فيها السبب والنتيجة في آن واحد.

إن مأسسة العمل السلمي في إطار العمل الاجتماعي وفق نظرة طوعية مبنية على الشراكة لصنع التحول من حالة العنف والعنف المضاد إلى حالة السلم والتسامح تعد من الأمور البديهية أو المسلَّم الوعي بها من حيث علاقة الفرد مع مجتمعه ومحيطه، بل يُعد ذلك تنامياً للإحساس المرهف بالمسؤولية المجتمعية التي تتكامل مع المسؤولية الوطنية على نحو دقيق.

لقد أسهمت المشاركة المجتمعية خلال عقود مضت في بناء قواعد عريضة وصلبة من الأمن الاجتماعي، حيث تقاسم الناس لقمة العيش وضمدوا جراحاتهم وتبادلوا مشاعرهم في الأفراح والأتراح سبيل المحافظة على وجودهم وهويتهم.

والآن، وبعد أن اختلفت قواعد اللعبة وقبل أن تتداخل عوامل تعقيد جديدة كتلك المتصلة بالفتن الطائفية والعرقية والدينية، يجدر بنا نحن المثقفين أن نعزز ثقافة السلم الأهلي قبل أن ينزلق الناس إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير وتصبح الحالة عصية على الحل.

لقد أكد ديننا الحنيف وتراثنا التليد على نبذ العنف، وهما جانبان مهمان مؤثران في تخفيف حدة الاحتقان ذات الطابع السياسي أصلاً، فالمطلوب عاجلاً هو إعادة توظيف الوسطية وبثها في عقول المواطنين وتعزيز تقبل الأفراد لبعضهم البعض.

كما يمكن للنخبة المتعلمة والمثقفة والمتمرسة في العمل الاجتماعي الإيجابي أن تلعب دوراً بارزاً في ريادة التغيير نحو مجتمع مدني آمن يحفظ حقوق المواطنين كجزء من ممارساتهم المجتمعية المسؤولة، فقد أسهمت الاهتمامات الإنسانية بتقنين الحقوق البشرية في مواثيق قومية ودولية، وهذا ما يقتضي إعادة استلهامها للمواطنين على نحو واعٍ وجدير بالمسؤولية.

فالسلم الأهلي الذي ننشده يسهم بالرفض القاطع لكل أشكال التناحر أو التحريض، أو إعادة إنتاج أي حرب أهلية، بل ينطلق من محاربة الفلتان والعنف على اعتبار أنهما ممارسات عفا عنهما الزمن.

كما يدعم السلم الأهلي إطار العلاقة المشتركة للمواطنين على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم على أساس من العدل والمساواة التي تحفظ الحق للجميع، لا سيما الأقليات العرقية أو الدينية منها.

لقد حان الوقت الآن وأكثر من أي وقت مضى، إلى ضرورة توظيف المصداقية والشفافية في التعامل على الصعيد الرسمي والمؤسساتي، باعتبارهما مرتكزين أساسيين في بناء مجتمع مدني ناشط نحو التنمية وتعظيم أثره في المجتمع، جراء الثقة التي يغرساهما هذان البعدان في تصرفات المواطنين.

والحديث عن مجتمع مزدهر وآمن لا يمكن أن يتم إلا إذا تكاتفت الجهود وتعاظمت في صياغة واقع جديد بعيد عن الإكراه والقهر والعنف أو الاحتواء، بل علينا أن نسهم جميعاً في بناء ثقافة سياسية مجتمعية قوامها السلم الأهلي، وبما يتطلب ذلك من طيّ صفحة الماضي القائمة على التسلط أو التصلب والإقصاء أو النبذ أو التطرف أو التخوين وفق نظره تكاملية تشاركية تعاونية، تعتبر السلم الاجتماعي طوق النجاة لمجتمع يزخر بالتحديات.

إن وجود وسيط وطني يعمل على تشخيص الحالة بنقاط ضعفها وقوتها، ويأخذ بعين الاعتبار ما يهدد السلم ويوظف الفرص المتاحة بل يبتكرها ويطورها، ... أصبح هذا الوسيط في أمس الحاجة لأن يتشكل ويحدد اختصاصاته وتداخلاته ويعمل على إعادة بث مزيد من المبادرات المجتمعية والإصلاحية التي تعزز العلاقة الإيجابية بين المواطنين، وتستقطب اهتماماتهم وتشحذ هممهم نحو المصلحة العامة، وتوفير حياة آمنة كريمة لمستقبلنا ومستقبل أبنائنا.

إن المسؤولية المجتمعية للمواطنين تتطلب ممارسة جادة نابعة عن فكر يقدس الأولويات ويحترم الآراء ويقدر الاحتياجات، ويستوعب التناقضات ضمن إطار من الواجب الطوعي، الذي يقحم الجميع في بوتقة المصلحة العامة للمجتمع، وما يواجهه من تحديات وما يمكن لهذا الإحساس المسؤول أن يكرس الممارسة الفعلية لاستحقاقات الأمن الاجتماعي، بعيداً عن النظرة التعصبية الفردية بقدر ما هي نظرة مجتمعية تأخذ من السلم الأهلي منطلقاً مشتركاً يجمع بين تطلعات وآمال واهتمامات المواطنين.

لقد كان الانقسام نتيجة حتمية لسلسلة من الاختلافات والتناقضات للمواقف السياسية التي أثرت بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي، وتدخلت فيه قوى خارجية بحيث أفسدت المصالح قيماً ومبادئ راسخة حافظ عليها شعبنا عبر التاريخ الطويل من والتضحية.

والآن وبعد أن بدأ العدّ التنازلي للانقسام بالانحسار والتراجع، يجدر انتهاز هذه الفرصة لتعزيز الإيجابيات والتغلب على السلبيات وتضميد جراح الماضي بمعالجات ميدانية واستراتيجية وتجذب الاهتمام العام حول المصلحة الوطنية، كما لا بد من وضع بروتوكولات وخطط جدية لتقف حاجزاً أمام أية محاولات للعودة للوراء.

إن النظرة التفاؤلية حول مستقبل واعد يتشارك فيه المواطنون بفكرهم الجمعي الذي يتسابقون في طواعيتهم لتحقيقه قضية مهمة، كونه يمثل نقطة إنطلاق جادّة نحو تحقيق السلم الأهلي والأمن المجتمعي بدافعية واهتمام كبيرين، كجزء من ملامح القيادة التحويلية التي ترسم بعقول الجميع أهمية التغيير وتجعل منهم أطرافاً فاعلة فيه.

وهنا يتأتى على الأجهزة الأمنية تعزيز شراكات مدنية ليلتحم الجميع في الهم المجتمعي، باعتباره ضرورة وطنية تقتضي التكامل والتعاون الأهليين لتحقيق الأمن والاستقرار ومناهضة ثقافة العنف بمختلف أشكالها وألوانها، وإحلال الفكر التنويري والمنفتح محل الضغائن والأحقاد والأخطاء والتجاوزات ولتصبح العدالة المجتمعية شعارا قابلا للتحقيق في مجتمع آمن ومزدهر يسوده العدل والمساواة.

قائمة المراجع

- جامعة القدس المفتوحة(2014) المسؤولية المجتمعية، مقرر يدرس في كلية التنمية الاجتماعية والإسرية.
- الجرباوي ، علي (1993) الديموقراطية والثقافة السياسية العربية في مقدمة الديموقراطية ، المركز الفلسطيني لتصميم المعلومات البديلة (بانوراما) .
- الزبيدي ، صباح حسن والزبيدي ، أحلام مجيد (2006) تنمية مضامين حقوق الإنسان لدى الطالب الجامعي العربي والعراقي ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- السامرائي ، إبراهيم احمد (2006) السلطان الداخلي (السيادة) وتطورات حقوق الإنسان ،بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- سعدي، محمد، (2013)، الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير، جامعة محمد الأول، المملكة المغربية.
- عامر ، طارق عبد الرؤوف (2006) الديموقراطية وحقوق الإنسان في التعليم ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- عبد العاطي، صلاح (2010) دور التربية في تعزيز السلم الأهلي، مجلة الحوار المتمدن، العدد : 3176 ، منشورة على الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=234239، أخذت بتاريخ :

.2014/6/1
علاونة ، ياسر غازي (2003) حقوق الإنسان في القانون الأساسي الفلسطيني ، صادر عن مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان .

- عبده الحجلي ، تغريد (2013) دور المرأة في تعزيز مفهوم السلم الأهلي ، منشورة على الموقع الالكتروني: http://tfpb.org/old/?page=view&id=352 ، أخذت بتاريخ (2014/5/20).
- عواد ، يوسف ذياب (2006) ثقافة الخوف في المجتمع الفلسطيني ، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمن والديموقراطية وحقوق الإنسان جامعة مؤتة 10-2006/7/12م.
- عواد ،يوسف ذياب (2005) التسامح الثقافي والحق في الاختلاف بين البعد العالمي والواقع الفلسطيني – تشخيص وتدخل – ورقة بحث مقدم الى مؤتمر/ الله والحق في الاختلاف ، جامعة الروح القدس – بيروت 22-2005/10/24م.
- عواد، يوسف ذياب (2010) دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، صدر عن جامعة القدس المفتوحة.
- العيرج، الفضيل(2013)، الحراك العربي بين الشرعية الانتخابية والشرعية الشعبية، منشورة على الموقع الالكتروني www.zelmouziz.com.
- فاشه، فوليت (1999) رؤيا لنظام تربوي فلسطيني ديموقراطي في تمكين الشباب في مفهوم الديموقراطية وحقوق الإنسان ، المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة ومركز المنهل الثقافي للمرأة والطفل .
- مناظرة طلابية، الحراك الشبابي ليس فعالاً في حركة النضال الوطني، 2013، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، www.wafa.ps.